

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلق بقانون المالية لسنة 2026

فصل وحيد: تُنقَح أحكام الفصل 53 من القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلق بقانون المالية لسنة 2026، وتُعَوَّض كما يلي:

الفصل 53 (جديد):

(1) تُضاف عبارة "عمليات إسداء الخدمات التي تقوم بها المؤسسات الراجعة بالنظر إلى إدارة المؤسسات الكبرى، طبق التشريع الجاري به العمل وكذلك" بعد عبارة "كما يتعين إصدار فواتير إلكترونية بالنسبة إلى" الواردة بالفقرة الفرعية الخامسة من الفقرة II ثالثا من الفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة.

(2) تتولَّى كلٌّ من الوزارات المكلفة بالمالية والاقتصاد والتجارة وتكنولوجيا الاتصال، كلٌّ فيما يخصها، إعداد تقرير مشترك تعرضه الحكومة على مجلس نواب الشعب في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما من تاريخ دخول هذا القانون حيِّز النفاذ، ويتضمَّن خاصة: -تقييم مدى الجاهزية التقنية والتنظيمية لاعتماد منظومة فوترة إلكترونية شاملة للسلع والخدمات؛

-تحديد الكلفة المالية ومتطلبات البنى التحتية والموارد البشرية اللازمة للتوسُّع التدريجي في تعميم الفوترة الإلكترونية على أنشطة إسداء الخدمات؛

-تقييم منظومات حماية المعطيات الشخصية والمعطيات ذات الطابع المحاسبي والمهني، ومدى مطابقتها للتشريع المتعلق بحماية المعطيات الشخصية؛

-اقتراح روزنامة واقعية ومرحلية لتنفيذ تعميم الفوترة الإلكترونية على قطاع الخدمات تُعتمد لتحيين التشريع الجبائي في الغرض.

شرح أسباب لمقترح قانون يتعلق

بتتقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025

المتعلق بقانون المالية لسنة 2026

يأتي هذا المقترح في إطار دعم الخيارات الوطنية الرامية إلى تحديث المنظومة الجبائية وتكريس الشفافية في المعاملات الاقتصادية، ولا سيما عبر توسيع مجال اعتماد الفوترة الإلكترونية باعتبارها أداة محورية لمكافحة التهزّب الجبائي، وتحسين استخلاص الموارد العمومية، وتعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية والمتعاملين الاقتصاديين.

وقد أقرّ الفصل 53 من قانون المالية لسنة 2026 تنقيحاً للفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة، أدرجت بمقتضاه عمليات إسداء الخدمات ضمن العمليات الخاضعة وجوباً للفوترة الإلكترونية، ورغم وجاهة هذا التوجّه من حيث المبدأ، فإن تنزيله الفوري والشامل على جميع مسدي الخدمات يطرح جملة من الإشكاليات العملية والتقنية والتنظيمية التي تستوجب المراجعة والتعديل، ضماناً لنجاعة الإصلاح وعدالته.

فمن الناحية الواقعية لا تتوفر، إلى حدّ تاريخه، منظومة وطنية موحّدة للفوترة الإلكترونية قادرة على استيعاب التنوع الكبير في أنشطة إسداء الخدمات، سواء من حيث طبيعتها أو من حيث حجم المتدخلين فيها. كما أنّ غياب بنية تحتية رقمية متكاملة، مصحوبة ببرامج مرافقة للتكوين والدعم الفني، من شأنه أن يحوّل الالتزام القانوني إلى عبء إضافي يصعب الامتثال له، خاصة بالنسبة إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة وأصحاب المهن الحرة.

ونلاحظ في هذا الإطار أنّ التنقيح المعتمد بموجب الفصل 53 لم يراع مبدأ التدرج، وهو من المبادئ المستقرّة في الإصلاحات الجبائية الحديثة، إذ ساوى بين المؤسسات الكبرى، التي تتوفر لديها الإمكانيات التقنية والتنظيمية والموارد البشرية الكفيلة بالتكيف السريع مع المتطلبات الجديدة، وبين بقية المتدخلين الاقتصاديين محدودي الموارد، ومن شأن هذا التماثل غير المبرر أن يفرغ الإصلاح من أهدافه، وأن يفضي إلى نتائج عكسية تمسّ بالنسيج الاقتصادي بدل دعمه.

كما أن فرض التزامات شكلية جديدة دون توفير الشروط الموضوعية للامتثال قد يؤدي إلى تضخم المخالفات الشكلية وارتفاع النزاعات الجبائية، بما يُنقل كاهل الإدارة والمتقاضين على حدّ سواء، دون تحقيق مردودية جبائية فعلية. ويُخشى، في هذا السياق، أن يتحوّل الإجراء إلى أداة زجرية بدل أن يكون آلية تنظيمية وتحفيزية، وهو ما من شأنه إضعاف مناخ الثقة الضروري لإنجاح أي إصلاح جبائي.

ومن جهة أخرى، تطرح مسألة تعميم الفوترة الإلكترونية على قطاع الخدمات إشكاليات جدية تتعلق بحماية المعطيات الشخصية والمهنية، خاصة وأنّ العديد من أنشطة إساءة الخدمات ترتبط بأسرار مهنية وبمعطيات حساسة ذات طابع شخصي أو تجاري. وفي ظلّ غياب إطار تقني وتشريعي متكامل يضمن الأمن السيبراني وحماية المعطيات، فإنّ التوسع غير المدروس في رقمنة هذه المعاملات قد يُعرّض المعنيين لمخاطر حقيقية تمسّ بحقوقهم وبسلامة المعاملات.

وتُبرز التجارب المقارنة في عدد من الدول ذات البنية الاقتصادية المماثلة لبلادنا، على غرار المغرب ومصر وتركيا، أنّ اعتماد الفوترة الإلكترونية تمّ بصفة تدريجية، عبر مراحل تجريبية واضحة، مع توفير مرافقة تقنية وتحفيزية للمتدخلين الاقتصاديين، ودون اللجوء الفوري إلى العقوبات الزجرية. وقد مكن هذا التمشي من اختبار المنظومات المعتمدة وتعديلها، وضمان انخراط فعلي وناجع في مسار الرقمنة.

وانطلاقاً من كلّ ما سبق، يهدف هذا المقترح إلى إدخال تنقيح يحدّ من نطاق تطبيق الفوترة الإلكترونية على عمليات إساءة الخدمات في مرحلة أولى، عبر قصره على المؤسسات الراجعة بالنظر إلى إدارة المؤسسات الكبرى، بما يضمن التدرّج في التطبيق، ويتيح للإدارة الجبائية استكمال الجاهزية التقنية والتنظيمية، ويوفّر إطاراً ملائماً لتقييم التجربة قبل تعميمها.

وعليه، فإنّ هذا المقترح لا يرمي إلى تعطيل مسار الرقمنة أو التراجع عن أهداف الإصلاح الجبائي، بل إلى تأمين شروط أفضل لنجاحه، وتحقيق التوازن بين النجاعة الجبائية وحماية النسيج الاقتصادي، وتكريس علاقة قائمة على الثقة والوضوح بين الإدارة الجبائية ومختلف المتدخلين الاقتصاديين، بما يخدم المصلحة العامة ويعزّز استدامة الإصلاحات المنشودة.

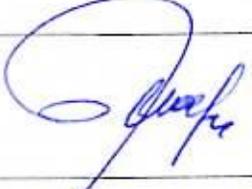
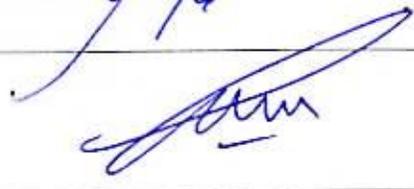
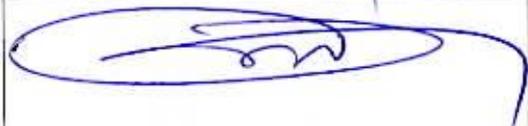
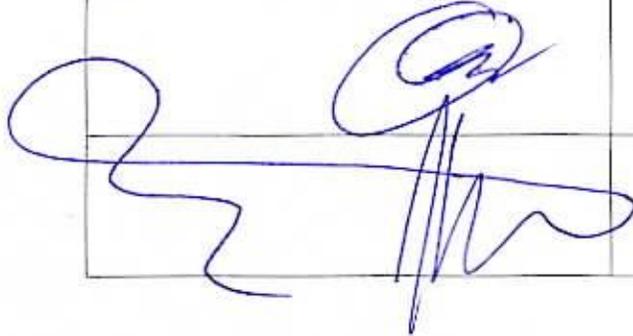
2026/12

واردات عدد
22 حافى 2026
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

قائمة النواب المبادرين بمقترح قانون

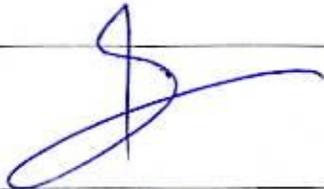
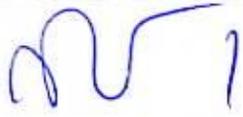
يتعلق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025

المتعلق بقانون المالية لسنة 2026

عدد	الاسم واللقب	الإمضاء
1	نبات الحابه	
2	شكري البجري	
3	الطاهري بن منصور	
4	خليل العفري	
5	لير الدين عمودي	
6	عصام الهري باير	
7	بيل المسري	
8	محمد عفو	
9	Mphal Tasek	

2026/12

2026/12

	ياسر قوراري	10
	طارق الربيعي	11
	ماهر الكنتاري	12
		13
		14
		15
		16
		17
		18
		19
		20
	2026/12	21

2

واردات عدد
22 جانف 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

باردو في 22-01-2020

تصريح

بتبني مقترح قانون

تأيت الحبيب

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتي أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلق بقانون المالية لسنة 2026	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2026/12

باردو في، 21-01-2026

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله لفنسكري الجري
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلق بقانون المالية لسنة 2026	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء


باردو في 22 جانفي 2026
2026/12

تصريح بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله...
عضو مجلس نواب الشعب،
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلق بقانون المالية لسنة 2026	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2026712

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 21-12-2026

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله طارق السعيد
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2026 / 12

باردو في، 2026-01-22

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله باردو في
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلق بقانون المالية لسنة 2026	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2026/123

باردو في، 2026-01-20

تصريح

بتبني مقترح قانون

إتي الممضي (ة) أسفله حمام المبري جاري
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتي أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلق بقانون المالية لسنة 2026	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وأتي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد التّظّر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2026/12

باردو في، 22 - 01 - 2026

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله *بيلال المسيري*
عضو مجلس نواب الشعب.

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلق بقانون المالية لسنة 2026	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2026/12

باردو في، ٢٢-٠١-٢٠٢٦

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد التّظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2026/12

باردو في، 2026-01-20

تصريح

بتبني مقترح قانون

لأبي هادي

إني الممضي (5) أسفله

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلق بقانون المالية لسنة 2026	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2026/12

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، ٢٢ - ٠١ - ٢٠٢٦

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله ياسر حوراري
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد التّخلّط في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2026/12

باردو في، 2026-01-20

تصريح

بتبتي مقترح قانون

طارق الربيعي

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد التّظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (5) أسفله ماهر الكتاري
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلق بقانون المالية لسنة 2026	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء
